

تخصيب «فوردو» يزيد التوتر المفاوضات النووية في فيينا



يسود الترقب في فيينا لنتائج جولة المفاوضات النووية الجارية بين إيران والقوى الكبرى، وذكرت وسائل إعلام أن الأوروبيين دُعا إلى إنهاء هذه الجولة السابعة بسرعة، فيما قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنها تعتزم زيادة وتيرة عمليات التفتيش في منشأة فوردو الإيرانية بعد أن بدأت طهران إنتاج اليورانيوم المخصب بآلات أكثر تقدماً هناك، في خطوة من شأنها زيادة التوتر في المفاوضات، بينما وضعت الحكومة الإيرانية مشروع موازنة يأخذ في الحسبان استمرار العقوبات الأمريكية العام المقبل.

وذكرت وسائل إعلام إيرانية، أمس، بأن الأطراف الأوروبية في مباحثات فيينا دعت إلى إنهاء سريع لهذه الجولة من المحادثات في العاصمة النمساوية. ونقلت وكالة «تسنيم»، مساء أمس، عن مصدر مقرب من فريق التفاوض في مباحثات فيينا أن الفريق الإيراني يعتزم مواصلة المحادثات طالما كان ذلك ضرورياً.

وفي خطوة من المرجح أن تشعل التوتر خلال المحادثات التي تهدف لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015، قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران بدأت عملية تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء 20% بأجهزة طرد مركزي متطورة في

منشأة فوردو المبنية داخل جبل

وأوضحت الوكالة أنها تحققت من أن إيران قامت بضخ سادس فلوريد اليورانيوم المخصب بدرجة تصل إلى 5 في المئة في سلسلة تتألف من 166 جهاز طرد مركزي من طراز «آي.آر-6» في فوردو بهدف رفع درجة نقائها إلى 20 في المئة

وأضاف التقرير أن «الوكالة أصرت ووافقت إيران على زيادة وتيرة أنشطة التحقق في منشأة فوردو، وستستمر المشاورات مع إيران بشأن الترتيبات الإجرائية لتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة

وبموازاة ذلك، أعلن المندوب الروسي الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف، أن الأنباء التي تحدثت عن بدء أجهزة متطورة الطرد المركزي في منشأة «فوردو» تثير القلق. وقال المندوب للصحفيين، «لم أقرأ نص التقرير الجديد، لكنني فهمت أنه تم تركيب مجموعات تسلسلية جديدة وبدأت في العمل. كل هذا متوقع من حيث المبدأ»، مضيفاً «هناك قانون بشأن الإجراءات الاستراتيجية لمواجهة العقوبات أقره المجلس الإيراني (البرلمان) في ديسمبر من العام الماضي وينص القانون على تطوير البرنامج النووي، وإيران تتحرك خطوة وراء خطوة في هذا الاتجاه، ونحن لسنا «متحمسين لذلك

على صعيد آخر، وضعت إيران مشروع موازنة للسنة المالية المقبلة 2022-2023 مع فرضية أنها ستبقى ترزح تحت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عام 2018، وفق ما أعلن رئيس منظمة التخطيط والميزانية مسعود مراظمي

(وكالات)